الغاز الإسرائيلي سلاح خنق مصر اقتصاديًا وسياسيًا.. ماذا سيفعل السيسي؟

الخميس 5 مارس 2026 05:40 م

في لحظة انقطاع الغاز الإسرائيلي، لم يُختَفِ فقط مليارات الأقدام المكعبة من الطاقة، بل انكشَفَ ملف كامل كان يُدار في الخفاء، وربط بين مصانع مصر وبطاريات القدس، وبين مصروفات الأسر وقدرة عدوٍّ على الضغط بضغطة زر. المشهد لم يعد يحتمل تجميل الصفقات أو تبرير الشراكات، فحين يُصبح شريان الكهرباء المصري معلقًا على خط أنابيب تُمسك به يد الاحتلال، يتحول الغاز من مادة اقتصادية إلى سلاح استراتيجي، وتحول القاهرة من مفاوضٍ مستقل إلى مديونٍ رهين.

صمام الغاز في يد المحتل

إسرائيل اليوم ليست مجرد مورّد غاز، بل صاحبة "صمام" حقيقي في قلب البنى التحتية المصرية، يُمكنها أن تفتحه أو تغلقه حسب حسابات سياسية وأمنية، لا وفق جدول استهلاك أو بيانات فنية. هذا الواقع يُخرج ملف الطاقة من دائرة الصفقات المعلنة، إلى ميدان مخابراتي وسياسي، حيث الانقطاع لا يُقرأ كغلط تقني، بل كرسالة مدوّية: "أنت تحت خطر الخنق". المصانع تُوقف، الأفران تقف، والمصابيح تنطفئ، بينما يُتخيّل القرار في مركز يرى في انقطاع الغاز في القاهرة وسيلة للضغط على النظام، لا كأداة للإغاثة.

حين يُصبح الغاز منحدرًا من أرضٍ محتلة، يُصبح كل خط أنابيب يعبر الحدود المصرية إعلانًا صريحًا بأن مصر لا تملك أمنها الطاقي، بل تستعيره من قوة تدمج الحرب والاقتصاد في سلة واحدة. هذا ما يفسّر الهلع حين تُعلن إسرائيل عن وقف تدفق الغاز لأي سبب، فالسؤال لا يكون: "هل هناك أعطال؟" بل "هل هناك رسالة؟"، وهكذا يتحول الوزير في القاهرة إلى مُتَتَبِّع لكل كلمة تُقال في تل أبيب، ينتظر تفسيرًا أو تخفيفًا، لا اعترافًا بالحق في الاستقلال.

ملف سيادي في مخاطر الابتزاز

ربط شريان الكهرباء المصري بخط أنابيب خاضعٍ للاحتلال يُعيد تعريف ما هو "ملف سيادي". لم يُعدَّ الغاز شأنًا اقتصاديًا فحسب، بل بُنيَ على أساسه نظام كامل من التصنيع، والخدمات، والمرور، وكلما زادت مصر اعتمادًا على هذا الغاز، زادت سهولة التلويح بالقطع كوسيلة للإرضاخ. هذا يُفسّر لماذا يُدار ملف الغاز في الظل، وتحت سقف "السرية" الدبلوماسية: لا أحد يجرؤ على إخبار الشعب أن الدولة جاعلة مستقبلها في يد عدوٍّ يعرف كيف يضغط، ومتى يضغط، وكيف يُطوّق رقبتها بالكابلات والأنابيب.

في هذا الإطار، تتلاشى فرقة بين "الغاز" و"الغاز" كأداة حرب اقتصادية. الدولة التي تملك مخزونات عسكرية هائلة، تُدرك أن خنق اقتصاد دولة جارة عبر الطاقة قد يكون أكثر فعالية من أي حرب مباشرة، خصوصًا إذا كانت هذه الدولة متكئة على مصانع شركات أجنبية، وشبكات توزيع هشّة، وبنية تنظيمية متردّية. هنا يُصبح الانقطاع في الغاز وسيلة لوضع مصر في حالة "شلل نسبي"، لا يُعلن عنها رسمياً، لكنها تُظهر أثرها في الأسعار، وانقطاع الكهرباء، وتوقف الإنتاج، وابتزاز القرار الداخلي.

من الكهرباء إلى الأمن القومي

حين يُصبح الغاز الذي يُحرّك مصانع مصر مُستوردًا من يد الاحتلال، تُختَزل الحدود بين "الاقتصاد" و"الأمن". في زمن الصراع العربي–الإسرائيلي، لم تكن أمانة الحدود العسكرية فقط، بل أصبحت أمانة خطوط الأنابيب، ومراكز الإطفاء، وشبكات التوزيع، مسألة استراتيجية لا تقل أهمية عن خطوط المواجهة. هذا ما يُفسّر أن أي قرار إسرائيلي بوقف أو تخفيف الغاز يُترجم داخل مصر إلى مسألة أمن قومي، وليست مجرد "أزمة مصطنعة".

في هذا السياق، تظهر صورة خطيرة: مصر تُوَقع في دوائر مترابطة من الاعتماد، من الغاز إلى الأدوية، ومن الكهرباء إلى المحاصيل، كلها تُربط في النهاية بشبكة علاقات تُديرها قوة احتلال تُحكّمت بالاقتصاد العالمي، وتملك هوامش ضغط لا تُستهان حين يُربط شريان الكهرباء المصري بهذا الخط، يُصبح النظام في القاهرة مُضطّرًا إلى التفاوض تحت الضغط، لا من موقع قوة، بل من موقع انهيار تدريجي

في النهاية، قصة الغاز الإسرائيلي مع مصر ليست مجرد تجارة، بل تُشكل مسرحاً لصراع على السيادة، ومقاومته أو تجاهله مصر لا تملك خيار الانقطاع الكامل عن الغاز، لكنها تُخسر خيار الخروج من الوضعية التي تُخفيها تحت "الشراكات" و"الاتفاقيات"، بينما تُعلن إسرائيل عن قدرتها على الضغط المتواصل هذا يُعيد إلى الواجهة سؤالًا قديمًا: كيف تُعاد بناء دولة ليست مُستَetheless؟ كيف تُبنى طاقة داخلية، وتصنُّع وطني، وشبكات توزيع حرة، لا تُفقد حين يُقَرّر المحتل أن يُغلق الصمام؟

المفارقة الكبرى هي أن مصر تُعيش اليوم لحظة لم يعد بإمكانها معها أن تُخفّف الظلام، سواء في الشوارع أو في الوعي الغاز الإسرائيلي يُربك القاهرة لأن مصر كانت تُدير ملفها في الظل، وحين انكشفت الستار، لم يُعثر على مشروع بديل، بل وجدت أمة بأكملها معلقة على شريان غاز واحد، يُمسك به يدٌ محتلة هذا ما يجعل الملف ليس مجرد صفقة مزروعة، بل سلاحًا استراتيجيًا يُهدّد استقرار أمة، ويُعيد تشكيل المخاطر في القرن الحادي والعشرين